تقوية وتمتين علاقاتنا مع الاردن، لكن دون جدوى. المهم، لقد تم تجاوز قرارات وتحالفات قمة بغداد، وظلت مسألة العلاقة بين المنظمة والاردن هي الثغرة الوحيدة التي لم تسقط، وراحت تتطور باتجاه حسن، ولكن ببطء.

اما فيما يتعلق بموقفنا من الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني، فينبغي اولاً ان اذكر، ولو سريعاً، بما قلته في بداية حديثي حول وقوع الحرب العراقية ـ الايرانية وتغير المحاور والتحالفات وتقدم مصر باتجاه كامب ديفيد واتفاقيات سيناء والحرب الاهلية في لبنان والدخول السوري ومشروع ريغان وخلق الانشقاق في «فتح»، وتأثير مجمل هذه الاحداث على الوضع العام في المنطقة وموقف م.ت.ف. منها، لأصل إلى القول ان الاردن كان قد اتخذ مساراً آخر، مبتعداً فيه، أكثر فأكثر، عن سياسته الوفاقية مع سوريا، وأصبح اقرب إلى مصر والعراق وفي النتيجة اقرب الى الاتفاق مع منظمة التحرير.

وكانت اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة المنبثقة عن قمة بغداد قد قطعت شوطاً كبيراً هي الأخرى، ورسّخت قمة فاس الثانية التوجه العربي بدعم هذه العلاقة. ونصت قرارات المجالس الوطنية، وخاصة الدورة السادسة عشرة في الجزائر على تطوير العلاقة مع الأردن واعتبرتها علاقة خاصة ومميزة ولا بد من بلورتها.

وأمام الضغط السوري على المنظمة ومطاردتها في كل مكان ومحاولة شقها (بعد ان نجح في إحداث شق صغير داخل حركة «فتح») كان لا بد لـ «فتح» ان تحسم الأمور، وبسرعة فائقة، للحفاظ على المسألة الفلسطينية برمتها، قضية وشعباً وأرضاً. وفتحت حواراً مطولاً مع كافة التنظيمات التي قبلت بمبدأ الحوار. وكان اتفاق عدن ـ الجزائر الذي تم احباطه هو الأخر من قبل سوريا. فاستدعى الأمر حركة «فتح» لأن تعقد المجلس الوطني بمن حضر، كي تخرج منظمة التحرير، بالتالي، من أزمتها الراهنة مع سوريا دستورياً، وعبر المؤسسة الشرعية الفلسطينية الوحيدة القائمة، وهي المجلس الوطني واللجنة التنفيذية. لذلك عقد المجلس الوطني في دورته السابعة عشرة في عمان، وتمت فيها بلورة العلاقة الأردنية ـ الفلسطينية فوضعت أسسها وإطاراتها وتوجهاتها أمام المجلس.

ومن خلال المجلس، وما بعده، وعبر الحوارات المفتوحة، تم انجاز اتفاق آذار (مارس) واصبحت التحركات الأردنية ـ الفلسطينية محكومة بهذا الاتفاق الذي ـ كما ذكرنا ـ وضع، في الأساس، ليضمن حقوق الطرفين على قدم المساواة، سواء في العلاقة أو في التوجهات نحو الحل. والانجازات التي ترتبت على هذا التحرك موجودة كما هو ظاهر للعيان.

اما عن المستقبل، والتطورات، والاعتراف الاميركي او عدمه، والموقف البريطاني الاخير، والأوروبي عموماً، وكذلك موقف الاتحاد السوفياتي من هذه المسألة، فنقول: لا توجد عندنا أوهام وطموحات ورغبات كاذبة حول فهمنا لطبيعة التوجهات الاميركية نحونا، أو نحو الأردن، أو نحو المنطقة. أميركا قوة كبرى في العالم، وهي الدولة الأولى في العالم، التي بدونها لن تحل أي قضية. انها تملك حق الفيتو، وفي المقابل تملك القوة لتطبيق هذا الفيتو في كل مكان.

اميركا لا تريد منظمة التحرير الفلسطينية، واستطراداً لا تريد السلام في المنطقة. وفي سياق موقفها هذا لا تريد للعلاقة الفلسطينية ـ الأردنية أن تستمر وتنجح. وهي، في هذا السبيل، تبذل كل جهودها، وتستثمر جهود الغير، في تسيير مخططاتها. وتراهن، كما راهن غيرها، على امكانية احتواء م.ت.ف. ويساعدها في تكريس هذا التصور، عدد كبير من الدول